

عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية (BOT) ذات العنصر الأجنبي آلية للتنويع الاستثماري في الجزائر

Build-Operate-Transfer-Contracts (BOT) with a foreign component is mechanism for investment diversification in Algeria

رشيد نعيمة*، عبد الحفيظ بن ساسي

جامعة ورقلة (الجزائر)، naimi.rachid1977@gmail.com

جامعة ورقلة (الجزائر)، abdelhafidbensaci@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2023/01/01؛ تاريخ المراجعة: 2023/03/01 تاريخ القبول: 2023/06/01

ملخص: يهدف هذا البحث إلى إلقاء الضوء على ماهية عقود ال B.O.T ذات العنصر الأجنبي والخصائص التي تتميز بها وإظهار الجوانب الإيجابية التي يمكن الاستفادة منها في تحقيق تنويع استثماري مستدام في الجزائر. وخلصت هذه الدراسة إلى أن اعتماد عقود ال B.O.T ذات العنصر الأجنبي في الجزائر يمكن أن يساهم في تنويع استثماري مستدام بشرط أن تتوفر لها نصوص تنظم كافة مراحل تنفيذها من بداية المشروع إلى آخر مرحلة وهي التسليم. كلمات مفتاحية: عقود ال B.O.T، عنصر أجنبي، تنويع استثماري، الجزائر.

Abstract: The research aims to shed light on the B.O.T contracts with a foreign component and the characteristics that characterize it, and to show the positive aspects that can benefit from it in achieving sustainable investment diversification in Algeria.

This study concluded that the adoption of B.O.T contracts with a foreign component in Algeria can contribute to a sustainable investment diversification provided that it has have texts regulating all stages of their implementation from the beginning of the project to the last stage delivery.

Key words: B.O.T contracts, foreign element, investment diversification, Algeria.

I- تمهيد :

تغطي عقود البوت (B.O.T) ذات العنصر الأجنبي باهتمام بالغ من مختلف دول العالم، وذلك لأهميتها القصوى في استقطاب وجذب الاستثمارات الأجنبية في مجالات المشروعات الحيوية الكبرى في المجتمع، لذا فإن هذه العقود تعد نافذة مهمة لتحقيق التنويع الاستثماري المستدام ومتطلباته المختلفة.

الجزائر من الدول النامية التي تسعى إلى تنويع استثماراتها في مجال البنية الأساسية من أجل دفع عجلة النمو الاقتصادي، ومع تضائل قدرتها على توفير التمويل اللازم لتلك الاستثمارات وترسيخا لنظام الاقتصاد الحر، يعتبر نظام البناء والتشغيل والتحويل المعروف اختصاراً باسم B.O.T ذات العنصر الأجنبي، أحد الأدوات المستخدمة في تنفيذ تلك الاستثمارات. إذ يقوم القطاع الخاص الأجنبي بموجب هذا النظام بتصميم وتمويل وتشيد وتشغيل المشروع وبعد فترة معينة يتم تحويل أصول المشروع للحكومة، فهو بذلك يحقق مصالح القطاع الخاص الأجنبي من خلال تحقيق معدلات ربحية مناسبة خلال فترة تشغيل المشروع، ويحقق مصالح الدولة المضيفة من خلال عدم التزامها بتخصيص موارد قبل وخلال فترة استغلال المشروع وعدم تحملها مخاطر فشله، وفي نهاية مدة المشروع تؤول أصوله إليها.

مشكلة البحث: تعتبر عقود ال B.O.T ذات العنصر الأجنبي من العقود التي لها دور كبير في تمويل المشاريع الاستثمارية الكبرى، وهذا بسبب ما تتمتع به هذه العقود من مزايا مختلفة تعكس إيجاباً على الحركة الاقتصادية في المجتمع، لذا فهناك إقبال كبير على هذا النوع من العقود من طرف الحكومات بغية إنشاء استثمارات جديدة بتمويل من القطاع الخاص الأجنبي، وعليه فإن هذه الدراسة المتواضعة ستحاول الإجابة عن السؤال التالي: إلى أي مدى يمكن للاقتصاد الجزائري الاستفادة من عقود ال B.O.T ذات العنصر الأجنبي في تحقيق تنويع استثماري مستدام؟

أهمية الدراسة: تتمثل أهمية هذه الدراسة في إدراك أغلب الدول النامية والمتقدمة معاً لأهمية عقود ال B.O.T والأثر الاقتصادي والتنموي الذي تحدثه في التنويع الاستثماري وتحريك عجلة التنمية.

أهداف البحث: يهدف البحث إلى إلقاء الضوء على ماهية عقود ال B.O.T ذات العنصر الأجنبي والخصائص التي تتميز بها، وإظهار الجوانب الإيجابية التي يمكن الاستفادة منها في تحقيق تنويع استثماري مستدام في الجزائر.

منهج الدراسة: تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي من خلال وصف وبيان ماهية عقود البوت، وما يندرج تحت ذلك من خصائص ومجالات تطبيقها.

خطة البحث: تقتضي طبيعة البحث تقسيمه على النحو الآتي:

- ماهية عقود ال B.O.T ذات العنصر الأجنبي؛
- ملامح التنويع الاستثماري وعلاقته بعقود ال B.O.T ذات العنصر الأجنبي؛
- مدى تطبيق عقود ال B.O.T في الجزائر؛
- الآثار الإيجابية لعقود ال BOT- ذات العنصر الأجنبي لتدفقات على التنمية في الجزائر؛
- الفرص الاستثمارية في الجزائر وفق عقود ال B.O.T.

II. ماهية عقود ال B.O.T ذات العنصر الأجنبي:

" في ظل تزايد ظهور العجز المالي في العديد من الدول النامية ومنها الجزائر، مما أدى إلى السعي في البحث عن آليات جديدة تساعد على تنشيط استثمارات القطاع الخاص في مشاريع البنية الأساسية، وعلى وجه الخصوص موجة التحرر الاقتصادي التي عرفها العالم في العشرينيات من القرن العشرين كان بمثابة أرضية خصبة لدعم مثل هذا التوجه، لتظهر بذلك عقود ال B.O.T كصورة من صور الخصخصة التلقائية المؤقتة، فهي تحافظ على الأملاك العامة للدولة مع ضمان تطويرها وتحديثها"¹.

1.2 تعريف عقود ال B.O.T ذات العنصر الأجنبي وخصائصه: إن اصطلاح ال B.O.T هو اختصار لثلاث مصطلحات إنجليزية تعني على التوالي²:

B:BUILD، يقابلها باللغة الفرنسية CONSTRUIRE : وتعني بناء وإقامة المشروع؛

O:OPERAT، يقابلها باللغة الفرنسية EXPLOITER : وتعني تشغيل (استغلال) المشروع؛

T:TRANSFER، يقابلها باللغة الفرنسية TRANSFERER : وتعني نقل وتسليم ملكية المشروع إلى الإدارة التي طلبت إنشاء هذا المرفق.

"ويقصد بعقود ال B.O.T ذات العنصر الأجنبي بأنها المبرم بين الدولة أو إحدى الجهات الإدارية التابعة لها، وطرف خاص أجنبي تكون في الغالب شركة، بغية تشييد أحد المرافق العامة ذات الطبيعة الاقتصادية على نفقة الشركة الأجنبية، وقيام الأخيرة باستغلال المرفق والحصول على عائد من هذا الاستغلال طول مدة التعاقد، وتلتزم الشركة الأجنبية عند انتهاء هذه المدة بتسليم المرفق للجهة الإدارية المتعاقدة دون أي مقابل، وبحالة جيدة"³.

2.2 خصائص عقود ال B.O.T ذات العنصر الأجنبي: يتميز عقد ال B.O.T ذات العنصر الأجنبي بعدة خصائص تميزه عن غيره من العقود نذكر منها ما يلي⁴:

- عقد البوت أحد وسائل تمويل المشاريع العامة يكون أحد أطرافه الدولة أو إحدى الجهات الإدارية كطرف رئيسي فيه، فهي توافق على منح الامتياز لإحدى الشركات الأجنبية أو المستثمرين الأجانب؛
- الغاية من عقد البوت هو إنشاء مرافق عامة اقتصادية هامة وتقديم خدمات عامة تتسم بالأهمية يحتاجها الجمهور كمرافق الطرق والمواصلات والمطارات والموانئ والكهرباء والغاز ومياه الشرب والاتصالات وغير ذلك؛
- يشكل التمويل العنصر المهم في عقود البوت فهو السبب الرئيس والدافع في لجوء الدولة إلى التعاقد به، حيث يقوم هذا النظام أصلاً على استخدام التمويل من القطاع الخاص، فهو يحقق ميزة كبرى تتلخص في عدم تحمل ميزانية الدولة لأية تكاليف لتمويل المشروع ولسداد القروض؛ فهي مشاريع تركز على المردود الناتج عن عميلة التشغيل والاستثمار في استرداد الديون والحصول على الربح المأمول؛
- للدولة حق الأشراف والرقابة والتحقق من أن المتعاقد نفذ العقد تنفيذاً صحيحاً متفقاً مع شروط العقد بما يضمن سلامة المرفق وحسن سيره وتحقيق الغاية منه.

3.2 مجالات تطبيق عقود ال B.O.T ذات العنصر الأجنبي: أهم المجالات التي تقوم الحكومة باستخدام عقود البوت ذات العنصر الأجنبي فيها ما يلي⁵:

- مشروعات البنية الأساسية: ويقصد بها: مشروعات مثل: الطرق، المطارات، المحطات الكهربائية، السكك الحديدية وشبكات الاتصالات، محطات المياه؛
- المجمعات الصناعية: ومن أمثلة ذلك مصانع السيارات والكيماويات والورق والألمنيوم؛
- التنمية العمرانية أو استصلاح الأراضي الزراعية المملوكة للدولة ملكية خاصة (الدومين الخاص) أو إقامة مشروعات ري.

III. ملامح التنوع الاستثماري وعلاقته بعقود ال B.O.T ذات العنصر الأجنبي:

يشار إلى التنوع الاستثماري في معناه البسيط، بعدم وضع البيض في سلة واحدة، فالاعتماد على مصدر واحد أو مصادر محدودة، كما هو الحال في بعض الدول، خاصة العربية التي تعتمد على أحد الموارد الطبيعية كالنفط والغاز، يجعل أي اقتصاد عرضة لمخاطر تلك المصادر. وبالتالي، فإن وجود تنوع استثماري يعتمد على قطاعات إنتاجية سلعية أو خدمية متنوعة وغير متركة من شأنه أن ينوع مصادر الدخل ويسهم في تحقيق أكبر قدر ممكن من عوائد الإنتاج، مما قد ينتج عنه ارتفاع في الدخل واستيعاب نسبة أكبر من اليد العاملة وتحسن مستوى معيشة للأفراد.

لهذا فإن عملية تنوع مصادر الدخل، وتوسيع القاعدة الإنتاجية، وزيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي يخلص الاقتصاد من مخاطر الاعتماد على هيمنة مادة أولية أو سلعة واحدة رئيسة (زراعية كانت أم استخراجية). كما يعنى عملية استغلال كافة الموارد

وطاقات الإنتاج المحلية بما يكفل تحقيق تراكم في القدرات الذاتية قادرة على توليد موارد متجددة، وبلوغ مرحلة سيطرة الإنتاج المحلي، وفي مراحل لاحقة تنويع الصادرات⁶.

المقصود هنا هو التنويع الرأسي الذي يوزع الاستثمار على قطاعات متنوعة كالزراعة والصناعة والخدمات أو فئات مختلفة من الأدوات الاستثمارية، وهذا ما تتيحه عقود البوت الـ B.O.T ذات العنصر الأجنبي للدولة النامية خاصة تلك التي تعتمد على النفط كمورد وحيد للدخل.

IV. مدى تطبيق عقود الـ B.O.T في الجزائر :

تحرص الدولة على الارتقاء باقتصادها وتعزيز من استثماراتها من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية، وهذا الأمر يتطلب بيئة استثمارية محفزة بالقدر الذي يحقق مصالح الدول المضيفة لهذا النوع من الاستثمارات،

1.4 البيئة الاستثمارية في الجزائر : يفتقر الاستثمار بكل أنواعه سواء كان محلي أو أجنبي إلى وجود مناخ ملائم يسمح بخلق حالة من الأمان الاستثماري، إضافة إلى تمتع الوضع الاقتصادي في بلد ما بمناخ وسمات تساعد على تشجيع وجذب الاستثمار :

أولاً: مناخ الاستثمار: للمناخ الاستثماري تعريفات مختلفة نذكر منها الآتي:

- يقصد بالمناخ الاستثماري: "مجموع الأوضاع والظروف التي تؤثر على حركة رأس المال، كما يعرف أيضا بالأوضاع المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية، وتأثيري تلك الأوضاع والظروف سلبا أو إيجابا على فرص ونجاح المشروعات الاستثمارية ومن ثم حركة واتجاهات الاستثمارات، وتشمل هذه الظروف والأوضاع الجوانب السياسية، والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والقانونية وكذا التنظيمات الإدارية"⁷.

ثانياً: مقومات المناخ الجاذب للاستثمار: هناك مجموعة من المقومات المتعارف عليها دوليا تسهم في توفير المناخ الجاذب للاستثمار، إذ يعد وجودها في بلد ما مؤشراً على قدرة هذا البلد على توفير بيئة استثمارية مشجعة على الاستثمار، وعليه يرتكز المناخ الاستثماري في أي بلد على جملة من المقومات، أهمها ما يأتي:

❖ الاستقرار السياسي والأمني: مما لا شك فيه أن التغيرات السياسية العميقة والمتسارعة تؤثر بشدة على أداء الاقتصاد لاسيما مناخ الاستثمار وتدفعاته. كما أن معظم الدراسات الحديثة والتجارب العملية الدولية تؤكد أهمية الاستقرار السياسي في الحفاظ على تحقيق معدلات مرتفعة ومستدامة للنمو الاقتصادي واستقطاب الاستثمارات الخارجية. ويتأثر المناخ السياسي والأمني بمجموعة من العوامل نوجزها فيما يلي⁸:

-مدى تمتع الدولة بالاستقرار السياسي وخلوها من الاضطرابات الأهلية والأمنية وتمتعها بعلاقات سياسية مستقرة مع الدول الأخرى وخاصة المجاورة لها؛

-مدى توافر الضمانات ضد المخاطر غير التجارية بين الدولة المستقبلية وجهات من خارجه؛

-مدى التزام الدولة المضيفة بما تضمنه قوانينها للاستثمار، وما تعقده من اتفاقيات مع المستثمرين، ومدى مراعاة مصلحة المستثمر من قبل المسؤولين عند تفسيرها وتنفيذها.

❖ الاستقرار الاقتصادي: يعد وجود بيئة اقتصادية كلية مرحبة بالاستثمار، وتمتع بالاستقرار والثبات، من العناصر الأساسية في تشجيع الاستثمار بصفة عامة والاستثمار الأجنبي بصفة خاصة، لأنها تعطي انطباعاً جيداً للمستثمر الأجنبي؛ فالبيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة والجاذبة للاستثمار تتميز بعدم وجود عجز في الميزانية العامة ويقابله عجز مقبول في ميزان المدفوعات، ومعدلات متدنية للتضخم وسعر صرف غير مغالي فيه وبنية أساسية ومؤسسية مستقرة وشفافية يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي والتجاري والاستثماري، فضلاً عن اهتمامها بتحرير الاقتصاد والانفتاح على العامل الخارجي التي تعد متطلبات أساسية لتدفق الاستثمار.

❖ الإطار التشريعي والتنظيمي للاستثمار: يعد التشريع أداة لترجمة السياسة الاستثمارية للدولة في نواحيها الاقتصادية والمالية والإدارية وغيرها كافة، لذلك فإن تهيئة البيئة القانونية من خلال وضوح القوانين المنظمة للاستثمار واستقرارها يعد مطلباً جوهرياً لتحسين بيئة الاستثمار، ورفع درجة الثقة في جدارة النظام الاقتصادي ككل، فالحماية القانونية وتسيير المعاملات والإجراءات التي يوفرها الإطار القانوني السليم كلها أمور تشجع على الاستثمار، وتسهم في منح المستثمر الشعور بالاستقرار الحقيقي المطلوب للاستثمار الطويل الأجل.

ثالثاً: قانون رقم 16-09 المؤرخ في 03 أوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار: يعرف الاستثمار في المادة الثانية من هذا القانون ما يلي⁹:

يقصد بالاستثمار في مفهوم هذا القانون ما يأتي:

1. اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة، وتوسيع قدرات الإنتاج و/أو إعادة التأهيل؛
2. المساهمات في رأسمال شركة.

يهدف قانون الاستثمار الجديد إلى تحديد النظام المطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات. والذي قالت عنه الحكومة الجزائرية أنه يختصر الشروط الملائمة لدعم الاقتصاد الوطني وحفز الاستثمار. وكانت قاعدتان اثنتان مجال جدل لفترة طويلة بين مختلف المتدخلين في الشأن الاقتصادي الجزائري داخليا وخارجيا هما قاعدتان الشفعة في الاستحواذ على أسهم الشركات الأجنبية. وقاعدة أغلبية رأس المال مشاريع الاستثمار لصالح الطرف الوطني، أو ما كان يعرف بنسبة 51-49%. وانتهت النتيجة بين الغرفتين العليا والسفلى والحكومة إلى إسقاط تلك القاعدة وإلحاق تفاصيلها بقوانين المالية¹⁰. "وهذا ما تم بالفعل في قانون المالية 2020 بإلغاء قاعدة (51/49%) لصالح القطاعات غير الإستراتيجية وهذا ما سيعمل على جذب المستثمرين الأجانب نحو الجزائر، لكن هذا الإجراء يبقى ناقصاً ويجب مواكبته بإجراءات أخرى تزيل العواقب التي تعيق الاستثمار الأجنبي لاسيما البيروقراطية والفساد والرشوة و"تفادي عدم الاستقرار التشريعي الناتج عن تغيير القوانين بمجرد تغيير الحكومات والمسؤولين"¹¹.

- الضمانات القانونية للاستثمار الأجنبي في الجزائر: تناول القانون رقم 16-09 الصادر بتاريخ: 3 أوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار هذه الضمانات في الفصل الرابع، وذلك من المادة 21 إلى غاية المادة 25 منه كما يلي¹²:

- ضمان المعاملة المنصفة والعدالة: تنص المادة 21 من القانون المذكور أعلاه على أنه: "مع مراعاة أحكام الاتفاقيات الثنائية والجهوية والمتعددة الأطراف الموقعة من قبل الدولة الجزائرية، يتلقى الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الأجانب معاملة منصفة وعادلة، فيما يخص الحقوق والواجبات المتعلقة باستثماراتهم". يستخلص من هذه المادة أن المشرع الجزائري يساوي في المعاملة بين المستثمرين الأجانب والوطنيين.
- ضمان استقرار أحكام القانون المعمول به: تنص المادة 22 من القانون 16-09 المذكور أعلاه أنه: "لا تسري الآثار الناجمة عن مراجعة أو إلغاء هذا القانون، التي قد تطرأ مستقبلاً، على الاستثمار المنجز في إطار هذا القانون، إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة"، على اعتبار أن مبدأ استقرار التشريع الخاص بالاستثمار يتيح للمستثمر الأجنبي العمل على أرضية قانونية ثابتة، كونه يفضل الإطار القانوني الذي لا يلحقه تغير عميق.
- ضمان عدم نزع ملكية الشروع الاستثماري: تنص المادة 23 من القانون رقم 16-09 المذكور أعلاه على أنه: "زيادة على القواعد التي تحكم نزع الملكية، لا يمكن أن تكون الاستثمارات المنجزة موضوع استيلاء إلا في حالات المنصوص عليها في التشريع المعمول به، يترتب على هذا الاستيلاء ونزع الملكية تعويض عادل ومنصف". وهذا ما يشجع المستثمر الأجنبي على الاستثمار دون تخوف مادام أن الملكية محمية بموجب هذا القانون.
- ضمان تحويل الرأسمال المستثمر وعائداته: كرس المشرع الوطني هذا الضمان صراحة من خلال المادة 25 من القانون 16-09 المذكور أعلاه التي تنص على أنه: "تستفيد من ضمان تحويل الرأسمال المستثمر والعائدات الناجمة عنه، الاستثمارات المنجزة انطلاقاً من حصص في رأس المال في شكل حصص نقدية مستوردة عن الطريق المصرفي، ومدونة بعملة حرة التحويل يسعها بنك الجزائر بانتظام، ويتم التنازل عنها لصالحه، والتي تساوي قيمتها أو تفوق الأسقف الدنيا المحددة حسب التكلفة الكلية للمشروع، ووفق الكيفيات المحددة عن طريق التنظيم".

رابعاً: تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر: إضافة إلى التشريع الذي يعد واحداً من أهم مؤشرات مناخ الأعمال في استقراره ومدى الالتزام بتنفيذه، هناك أيضاً من المؤشرات التي لا تقبل المساومة بالنسبة لأي مستثمر محلي أم أجنبي، لأنه ببساطة يكشف من خلالها مدى قوة وصلابة الضمانات المتوفرة التي تبعث على الطمأنينة، وبالتالي استقرار واستقطاب أكثر لمختلف المشاريع الاستثمارية.

بقدر ما نملك من تفاعل مستقبل الاقتصاد الجزائري، نظراً لإمكانات الهائلة المتاحة، بقدر ما نصنع لأنفسنا إطاراً من التشاؤم، حيث عندما نتذكر 50 سنة مضت بلا رجعة تخللتها أوجاع اقتصادية تزامنت مع فرص نادرة متميزة تساعد على الانبعاث والتحليق في آفاق الرخاء الاقتصادي للسواد الأعظم الذي خيم على مستقبل شباب الجزائر.

بناء على هذا الأساس، تجمع التقارير الخارجية ومنها آراء بعض الخبراء والمؤسسات الدولية، أن مناخ الأعمال في الجزائر لا يسجل تطوراً كبيراً بل يشهد تراجعاً حسب معطيات آخر تقرير -لدوينغ بزس 2018- لمجمع البنك العالمي، وهذا واضح عند مقارنة الإدارة الاقتصادية في الجزائر بنظيرتها في ول أخرى جاذبة للشركات الأجنبية إلا أن ضعف اندماج الاقتصاد الوطني عالمياً واعتماد النمو فيه على الاستثمارات العمومية القائمة هي الأخرى على إيرادات المحروقات يجعل منه اقتصاداً متميزاً في جذب الاستثمارات الأجنبية وفق عقود الـ B.O.T.¹³

2.4 الآثار الإيجابية لعقود BOT- ذات العنصر الأجنبي لتدفقات على التنمية في الجزائر: يمكن إجمال الآثار الإيجابية في العناصر التالية:¹⁴

- مواجهة قيود الميزانية وتخفيف من الأعباء المالية للدولة بحيث في ظل هذه العقود فإن القطاع الأجنبي هو الذي يتحمل عملية تمويل المشروع والمخاطر وليس حكومة الدولة؛
- تحويل رؤوس الأموال الأجنبية والتشجيع على الاستثمار داخل الدولة المضيفة، وتستفيد الدولة من ذلك دون أن تلجأ إلى الاقتراض الخارجي والسلبات المتعددة التي تعتربه؛
- نقل التكنولوجيا للدولة المضيفة عن طريق الخبراء الأجانب المتخصصين الذين يمتلكون الخبرة في المجال التكنولوجي بحيث تستفيد الدولة المضيفة منها بأقل التكاليف، وهذا واضح في التزامات المستثمر الأجنبي المكلف بإنجاز وتشغيل المشروع وهو ما يضمن تطوير وتحديث هذه التكنولوجيات باستمرار؛
- تحقيق التنمية المستدامة وخدمة الأجيال القادمة والقضاء على مشكل البطالة: تعرف التنمية المستدامة على أنها عملية تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها، وعقود البوت تحقق هذا الهدف من خلال عدم تحمل الدولة للأعباء المالية لهذه المشاريع والحفاظ على مستوى السيولة العامة واستخدامها في مشاريع أخرى تلي حاجات الأجيال الحاضرة والمستقبلية. كما أنها إنشاء المشاريع يخلق فرص عمل خاصة إذا كانت هذه العمال رخيصة وغير مكلفة.

3.4 آلية تمويل مشاريع البنية التحتية من خلال عقود BOT- ذات العنصر الأجنبي: تتدخل فيه أطراف كثيرة إلا أن طرفه الأساسيان هما القطاع العام (الحكومة) والقطاع الخاص الأجنبي.

-الأطراف الأصليون: يتمثل الأطراف الأصليون في كل من الدولة المضيفة والشركة الأجنبية المنفذة للمشروع.

(أ) التزامات الدولة المضيفة: تنشأ العلاقة التعاقدية في مشروعات البوت بين الدولة وشركة المشروع ويترب على الدولة المضيفة تقديم ما يلي¹⁵:

- أرض المشروع، وهي محل إقامة المشروع؛
 - حق الامتياز، بموجبه تنتفع شركة المشروع بالأرض المقدمة من الدولة وتبدأ في تنفيذ المشروع وبناء وتشغيله وإدارته؛
 - الضمانات التشريعية والقانونية لحماية ورعاية الاستثمار الأجنبي على أرضها، ومراعاة المصالح الوطنية والاقتصادية العليا للدولة.
- (ب) التزامات الشركة الأجنبية المنفذة للمشروع -صاحبة الامتياز-: هي الشركة التي تقوم بتمويل وبناء وتشغيل وإدارة المشروع حسب الاتفاق المبرم مع الدولة صاحبة المشروع. وتُعنى هذه الشركة بواجبات كثيرة عند اتخاذها قرار الاستثمار بنظام الـ BOT وتمويل مشروعات البنية الأساسية التي تكلف نفقات مالية باهظة، ويتمثل دورها في القيام بعمليات الاقتراض وإبرام العقود مع الأطراف المعنية مثل الحكومة ومقاولي الأعمال الهندسية والبناء وموردي المعدات وشركة التشغيل والصيانة.
- (ج) مراحل العملية لتمويل مشاريع الاستثمارية من خلال عقد البوت الـ T.O.B : تمر عملية تمويل أي مشروع شراكة بين القطاعين العام والخاص الأجنبي بواسطة عقد البوت الـ T.O.B عبر المراحل التالية:¹⁶

- تحديد المشاريع الاستثمارية التي ترغب الدولة القيام بها بواسطة عقد البوت الـ T.O.B؛
- تقديم العرض من طرف مجموعة أو عدة مجموعات تقودها في الغالب شركات أجنبية؛
- دراسة الحكومة للعرض أو العروض المقدمة وتحليلها من قبل مكاتب متخصصة تعينها الدولة؛
- تكوين المجموعة الفائزة بالمشروع؛
- تحصل الشركة عن طريق بنك أو بنوك استثمارية على بقية التمويل اللازم للمشروع والذي يكون في شكل حصص ملكية للمستثمرين أو قروض غالباً ما تكون من المؤسسات المالية الدولية أو المنظمات الدولية؛

■ بعد الانتهاء من بناء وتنفيذ المشروع تقوم شركات التشغيل بإدارة وصيانة المشروع وتقوم شركات التشغيل بتحصيل إيرادات المشروع من المستخدمين له واستقطاع تكاليف الصيانة والإدارة وتحويل بقية الإيرادات للشركة التي تقوم بدفع التزاماتها المالية للمقرضين وتوزيع الباقي على المستثمرين والمساهمين في الشركة؛

V. الفرص الاستثمارية في الجزائر وفق عقود ال B.O.T:

يمكن توضيح أهم المشاريع والمجالات التي يمكن تنفيذها في الجزائر وفق عقد ال B.O.T كالتالي:

- الاستثمار في مجال الموانئ البحرية؛
- الاستثمار في مجال النقل البري والبحري والجوي، خاصة النقل الجوي والنقل بسكك الحديد؛
- الاستثمار في مجال الكهرباء؛
- الاستثمار في مجال المياه؛
- الاستثمار في مجال الفندقي والسياحي؛
- الاستثمار في مجال البناء والسكن والتهيئة العمرانية؛
- الاستثمار في المشاريع الزراعية وتحسين الإنتاج الزراعي؛
- الاستثمار في المشاريع الصناعية.

VI. خاتمة :

العالم يشهد تطورات مذهلة في شتى مناحي الحياة المختلفة ولا يوجد أما الدول النامية ومنها الجزائر سوى مواكبة هذه التطورات وتقبلها بذهنية مفتوحة وفق مبدأ المصالح المشتركة.

النتائج:

- اعتماد عقود ال B.O.T ذات العنصر الأجنبي في الجزائر يمكن أن يساهم بشكل فعال في إحداث التنمية المستدامة من خلال تخفيف الأعباء المالية على الميزانية العامة للدولة لتنفيذ تنوع استثماري مستدام.

- عدم وجود تشريع خاص بعقود ال B.O.T ذات العنصر الأجنبي في الجزائر، حيث لا توجد نصوص تنظم كافة مراحل العقد من بدايته إلى حين تسليم المشروع في قانون ترقية الاستثمار الأخير (قانون 16-09) ولا في قوانين المالية اللاحقة.

التوصيات:

- ضرورة سن تشريع ينظم عقود ال B.O.T ذات العنصر الأجنبي في الجزائر من خلال وضع نصوص واضحة تنظم كافة مراحل العقد من بداية التعاقد إلى حين تسليم المشروع.

- قيام وسائل الإعلام بدورها الإيجابي في التعريف بمجالات الاستثمار المتاحة وغيرها وفق عقود ال B.O.T وإبراز المنافع الاقتصادية التي يمكن أن تعود على الأطراف المتعاقدة.

. الإحالات والمراجع:

- 1 أحمد ديك أحمد هادي، (2018)، عقد ال B.O.T وأثره على إحداث التنمية المستدامة، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل درجة الماجستير، في المعاملات الدولية القانونية التجارية واللوجستيات، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، مركز سام للدراسات الإستراتيجية، ص 10.
- 2 دمان ذبيح محمد، (جوان 2020)، عقد البوت: ماهيته و مزاياه، مجلة الإحياء، المجلد: 02، العدد، 02، ص 438.
- 3 علاء الدين رشا، (بدون تاريخ)، تسوية منازعات عقود التشييد والاستغلال والتسليم (البوت) ذات العنصر الأجنبي، جمهورية مصر العربية، المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، ص 200.
- 4 دمان ذبيح محمد، مرجع سبق ذكره، ص 443.
- 5 دمان ذبيح محمد، مرجع نفسه، ص 444.

- 6 الطاهر شليحي ، زروق بن موفق، (2018)، المنظور الاستراتيجي لعملية التنوع الاقتصادي في الدول النامية، مجلة الحقيقة، مجلد 17، العدد 4، ص 194 (بتصرف).
- 7 الشريف ربحان ، لمياء هوام، (2014)، تحليل واقع مناخ الاستثمار في الجزائر وتقويمه، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية، المجلد الأول، العدد 1، ص 343.
- 8 الشريف ربحان ، لمياء هوام ، مرجع نفسه، ص 345.
- 9 الجريدة الرسمية الجزائرية، (2016)، العدد 46، قانون 16-09،
- 10 بله باسي زكريا ، وآخرون، (02-03 ديسمبر 2019)، واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، ملتقى الدولي: الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، ص 536.
- 11 وكالة الأنباء الجزائرية، مشروع قانون المالية 2020: إلغاء القاعدة 49/51 بالملة رسالة إيجابية للمستثمرين الأجانب، متوفر على الموقع: <https://www.aps.dz/ar/economie/77261-2020-51-49>; last seen 05/06/2021.
- 12 الجريدة الرسمية الجزائرية، مرجع سبق ذكره.
- 13 بله باسي زكريا ، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 540.
- 14 بن الطيبي مبارك ، فنقارة سليمان، (2019)، عقد البوت وأثره في ترقية الاستثمار وإنجاز مشاريع البنية التحتية الحديثة، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 03، العدد 02، ص 136.
- 15 محمد براق ، فيجل عبد الحميد، (2018)، عقد البوت (BOT) كآلية شراكة بين القطاعين العام والخاص لتمويل مشاريع البنية التحتية، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 3، العدد 5، ص 7.
- 16 محمد براق ، فيجل عبد الحميد ، المرجع نفسه، ص 7.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

رشيد نعيبي، عبد الحفيظ بن ساسي (2023)، عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية (BOT) ذات العنصر الأجنبي آلية للتنوع الاستثماري في الجزائر، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، المجلد 09 (العدد 01)، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص 27-35.



يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين وفقا ل **رخصة المشاع الإبداعي نسب المصنّف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي (CC BY-NC 4.0)**.

المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية مرخصة بموجب **رخصة المشاع الإبداعي نسب المصنّف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي (CC BY-NC 4.0)**.



The copyrights of all papers published in this journal are retained by the respective authors as per the **Creative Commons Attribution License**.

Algerian Review of Studies in Accounting and Finance is licensed under a **Creative Commons Attribution-Non Commercial license (CC BY-NC 4.0)**.